مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962/E-ISSN 2572-0147
المجلد 07، العدد 02- ديسمبر 2020

OEB Univ. Publish.

مقومات تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات وتأثير ذلك على الإفصاح المحاسبي

– دراسة ميدانية–

The elements of the application of corporate governance rules and the impact on accounting disclosure - A field study-

محمد علاء الدين جناي[1*]، محمد براق[2]

[1] جامعة البليدة 2، m.djennai@univ-blid2.dz

[2] المدرسة العليا للتجارة، esc16berrag@gmail.com

تاريخ التسليم: 2020/01/09، تاريخ المراجعة: 2020/03/02، تاريخ القبول:2020/03/25

الملخص

الهدف الأساسي لهذه الدراسة هو إبرار مدى توفر مقومات لتطبيق قواعد الحوكمة بالمؤسسات الاقتصادية وتأثيرها على مستويات الإفصاح بهذه المؤسسات. وتناولت هذه الدراسة وصف أهم المفاهيم الأساسية لقواعد الحوكمة، وكذا تجربة الجزائر فيما يخص حوكمة المؤسسات، بالإضافة إلى مدى تأثير كل من الإفصاح وجودة التقارير المالية بتلك القواعد، ومن ثم توضيح جوانب العلاقة المتداخلة بينهما. أما فيما يخص الجانب الميداني، فقد تم اختبار العلاقة بين قواعد حوكمة المؤسسات ودورها في تفعيل الإفصاح المحاسبي، وهذا بالاعتماد على استبيان وزع على عدة مؤسسات اقتصادية. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها أنه رغم وجود مقومات لتطبيق قواعد الحوكمة من طرف المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، إلا أن الأمر لازال بحاجة كبيرة إلى المزيد من التطوير والمتابعة لكافة المستجدات المتعلقة بتطبيق قواعد الحوكمة ورسم مفاهيمها بشكل أعمق، وإيجاد البيئة الملائمة لها، وهذا لا يتحقق إلا من خلال وجود أسواق مالية نشطة.

الكلمات المفتاحية: حوكمة المؤسسات، إفصاح محاسبي، تقارير مالية، مؤسسات اقتصادية.

Abstract

The main objective of this study is to provide the availability of the elements for the application of the rules of governance in economic enterprises and their impact on the levels of disclosure of these enterprises, and this study addressed the description of the most basic concepts of governance rules, as well as the experience of the jars in relation to corporate governance, in addition to the extent of The impact of both disclosure and the quality of financial reports by these rules, thereby clarifying the interrelationship between them. As for the field side, the relationship between the rules of corporate governance and its role in activating accounting disclosure has been tested, based on a questionnaire distributed to several economic enterprises. The study reached a set of results, the most important of which was despite the existence of the elements for the application of the rules of governance by economic enterprises in Algeria, but it still needs to be further developed and followed up on all the developments related to the application of the rules of governance and the drawing of its concepts in the deepest, and finding The environment is right for them, and this can only be achieved through the presence of active financial markets.

Keywords : Corporate governance, accounting disclosure, financial reports, economic enterprises

* **المؤلف المرسل**: محمد علاء الدين جناي، الإيميل: m.djennai@univ-blida2.dz

1. مقدمة:

ساهمت العولمة في فتح أسواق جديدة أمام المؤسسات، مما أتاح لها فرصة التوسع وتحقيق أرباح غير مسبوقة. غير أنها من ناحية أخرى قد وفرت بيئة تنافسية، جعلت من غير اليسير الحصول على الموارد المالية اللازمة لتنفيذ برامج التوسع، ما لم تطمئن أطراف مصادر التمويل لحسن إدارة المؤسسة. فحملة الأسهم يأملون بتحقيق عائد ملائم في ظل مستوى مناسب من المخاطر، والمقرضون يودون الاطمئنان على سلامة أموالهم.

ومن هنا، جاءت الحاجة إلى حوكمة المؤسسات التي تستهدف وضع الأسس والقواعد التي تحدد العلاقة بين الإدارة والأطراف ذات العلاقة، بشكل يحقق الأمان والطمأنينة لمصادر التمويل، ولا يجعل مصالحهم عرضة للمخاطر. قد تكون أهداف تلك الأطراف متعارضة في المدى القصير، إلا أن حسن التعامل معها من شأنه أن يضعف من تأثير ذلك التعارض.

على ضوء ما سبق ذكره، يمكن طرح السؤال الرئيس لهذه الورقة كما يلي:

ما مدى توفر مقومات لتطبيق قواعد الحوكمة بالمؤسسات الاقتصادية وتأثير ذلك على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية؟

وللإجابة على الإشكالية، يتعرض البحث للفرضيتين الآتية:

– توجد علاقة ارتباطية بين قواعد حوكمة المؤسسات ودورها في تفعيل الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية.

– توجد عدة معوقات لتطبيق قواعد الحوكمة من طرف المؤسسات الاقتصادية في الجزائر.

أما فيما يخص أهمية الدراسة فتتمثل في إبراز قواعد حوكمة المؤسسات، وكذا وجود مقومات لتطبيق هذه الأخيرة على مستوى المؤسسات، وتأثير ذلك على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية.

ويركز هذا البحث على إبراز الأهداف الآتية:

– التعرف على قواعد حوكمة المؤسسات وعلاقتها بالإفصاح المحاسبي

– معرفة المعوقات التي تحد من تطبيق قواعد الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر.

وتم استخدم المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة من خلال جمع البيانات، حيث تم جمع البيانات من خلال استبانة أعدت خصيصا لهذا الغرض، وتم توزيعها على مجتمع الدراسة من مجلس الإدارة ومديري المالية والمحاسبة والمدققين في المؤسسات الاقتصادية بالجزائر، وتم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) في تحليل البيانات واختبار الفرضيات.

وللإجابة على إشكالية البحث، تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية كما يلي:

- الإطار المفاهيمي لحوكمة المؤسسات؛
- الإفصاح المحاسبي وعلاقتها بقواعد حوكمة المؤسسات؛
- دراسة ميدانية على مجموعة من المؤسسات الاقتصادية.

2. الإطار المفاهيمي لحوكمة المؤسسات

صار مفهوم حوكمة المؤسسات من المفاهيم الشائعة في الكتابات حول التنمية والديمقراطية، حيث ساهمت التحولات التي شهدها العالم وكان لها أثرها على الجزائر في تبني هذا المفهوم من طرف العديد من وكالات التنمية والمنظمات غير الحكومية. وتزايد الاهتمام به على المستويات الإقليمية والوطنية، وكذلك بات تحقيق هذا المفهوم شرطاً ضرورياً لمنح المساعدات الإنمائية للدول النامية.

1.2 مفهوم حوكمة المؤسسات:

يصعب تحديد مفهوم لحوكمة المؤسسات، وهذا كغيره من المفاهيم المتداولة في العلوم الاجتماعية، ظهرت العديد من التعاريف لمفهوم حوكمة المؤسسات، ويمكن استعراض بعض هذه التعاريف بهدف إظهار وجهات النظر المختلفة.

وفي عام 1992، عرفت لجنة كادبيري Cadbury حوكمة المؤسسات على أنها "الأسلوب الذي يحقق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية من جهة وبين الأهداف الفردية والمشتركة من جهة أخرى. وأن إطار حوكمة المؤسسات يشجع على الاستخدام الفعال للموارد ويحث أيضا على توفير نظم المحاسبة والمساءلة عن إدارة هذه الموارد، والهدف من ذلك هو التقريب قدر الإمكان بين مصالح الأفراد والمؤسسات والمجتمع".(Cadbury Committee, 1992, p. 5)

كما تعرف حوكمة المؤسسات بأنها "مجموع الميكانزمات المنظماتية التي تملك قوة التأثير على الحدود التي يستعملها المسيرون عند اتخاذ القرارات في المؤسسة وذلك للحد من السلطة التقديرية لهم". (Ebondo, 2005, p. 15)

في حين عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على أنها "مجموعة من العلاقات بين إدارة المؤسسة ومجلس إدارتها ومساهميها والأطراف الأخرى التي لها اهتمام بالمؤسسة، وهو الأسلوب الذي يقدم الهيكل أو الإطار المنظم الذي يتم من خلاله تحديد الأهداف وتحقيقها ومراقبة الأداء والإشراف الدقيق والنتائج والأسلوب الناجح لممارسة السلطة الذي يجب أن يقدم الحوافز اللازمة لمجلس الإدارة في السعي لتحقيق الأهداف الموضوعة لخدمة مصالح المؤسسة ومساهميها وتسهيل

المراقبة الجيدة لاستخدام موارد وأصول المؤسسات بكفاءة وفعالية". (الحيالي و آل غزوي، 2015، صفحة 24)

وهي عبارة عن "مجموعة من الآليات التي تساعد على تهيئة الوضعية الحقيقة لتشغيل المؤسسات لأهدافها التي أقرتها مسبقا". (PIGE, 2008, p. 2)

ومن خلال التعاريف السابقة، يمكن تعريف حوكمة المؤسسات على أنها الوسيلة التي تمارس بها المؤسسة السلطة لإدارة كافة أصولها ومواردها، بغرض المحافظة على حقوق المساهمين وزيادتها، مع رضا أصحاب المصالح، وذلك في إطار تحديد استراتيجية التوجه العام لأداء المؤسسة، وفي سبيل تحقيق مهمتها الاقتصادية والاجتماعية.

2.2 خصائص حوكمة المؤسسات:

يتضح من خلال المفاهيم المقدمة لحوكمة المؤسسات أنها ترتبط بشكل أساسي بسلوكيات الأفراد ذات العلاقة بالمؤسسة. وبالتالي، توجد مجموعة من الخصائص التي يجب أن تتوفر في هذه السلوكيات هي كما يلي: (حماد، 2005، صفحة 23)

- الانضباط، أي اتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح.
- الشفافية، أي تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث.
- الاستقلالية، بحيث لا توجد تأثيرات غير لازمة نتيجة ضغوط.
- المساءلة، أي هناك إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
- المسؤولية، حيث تكون المسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المؤسسة.
- العدالة، حيث يجب احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في المؤسسة.
- المسؤولية الاجتماعية، أي يكون النظر إلى المؤسسة كمواطن جيد.

3.2 أهمية وأهداف حوكمة المؤسسات:

أدى الاهتمام المتزايد لمفهوم الحوكمة إلى حرص العديد من المنظمات الدولية على دراسة هذا المفهوم وتحليله ووضع أهداف محدداته. لذا، يتم التعرض إلى الأهمية والأهداف كما يلي:

1.3.2 أهمية حوكمة المؤسسات:

تظهر أهمية حوكمة المؤسسات فيما يلي: (KURT, 2015, p. 130)

- تتعلق بالتوجه الاستراتيجي للمؤسسة من خلال توجيه مجلس الإدارة للقيام بالخطوط العريضة.
- توفير معلومات محاسبية صحيحة وشفافة.

– تحقيق الدقة والمصداقية وعدم وجود أي انحرافات، ومنع استمرارها، والحد من وقوع الأزمات المالية.

– استخدام النظام الوقائي بهدف تقليل الأخطاء إلى أدنى قدر ممكن، وبالتالي خفض تكاليف معالجة الأخطاء.

– الاستفادة القصوى والفعلية من نظم المحاسبة والمراجعة الداخلية، خاصة فيما يتصل بعمليات الضبط الداخلي، وتحقيق فاعلية الإنفاق، وربط الإنفاق بالإنجاز.

– حماية مصالح حقوق الأقلية من المساهمين، وضمان الحفاظ على حقوقهم.

– دعم المناخ الاستثماري العام ورفع الثقة في الاقتصاد الوطني، وتشجيع الشفافية في الحياة الاقتصادية.

2.3.2 أهداف حوكمة المؤسسات:

تساعد الممارسات الجيدة لحوكمة المؤسسات على جذب الاستثمارات ودعم الأداء الاقتصادي والقدرة على المنافسة في المدى الطويل. ولذلك، فإن حوكمة المؤسسات تستهدف الآتي: (فوزي، 2003، صفحة 7)

– العدالة والشفافية في معاملات المؤسسة وحق المساءلة.

– حماية المساهمين بصفة عامة وتعظيم عائدهم وذلك بتبني معايير الشفافية في التعامل معهم لمنع حدوث الأزمات الاقتصادية.

– ضمان مراجعة الأداء المالي وحسن استخدام أموال المؤسسة من خلال تكامل نظم المحاسبة والمراجعة.

– الإشراف على المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة في ضوء قواعد حوكمة المؤسسات.

– تحقيق إمكانية المنافسة في الأجل الطويل، وهذا يؤدي إلى توفير حوافز للتطوير وتبني التكنولوجيا الحديثة ودرجة الوعي عند المستثمرين.

– تحسين الإدارة داخل المؤسسة والمساعدة على تطوير الاستراتيجيات وزيادة كفاءة الآداء.

4.2 قواعد حوكمة المؤسسات:

أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وثيقة قواعد حوكمة المؤسسات في عام 1999، والتي ضمت خمس قواعد أساسية لنظام حوكمة المؤسسات، ثم أضيف مبدأ آخر للقواعد الخمس في عام 2004، وهو مبدأ ضمان وجود إطار فعال أساس لإطار فعال لحوكمة المؤسسات.

وتتمثل هذه القواعد فما يلي: (rganization for Economic Co-Operation and development, 2004, pp. 17-24)

- ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة المؤسسات.
- حماية حقوق المساهمين.
- المعادلة المتساوية للمساهمين.
- دور أصحاب المصالح في حوكمة المؤسسات.
- الإفصاح والشفافية.
- مسؤوليات مجلس الإدارة.

5.2 تجربة الجزائر في مجال حوكمة المؤسسات:

يمكن التعرض لتجربة الجزائر في مجال حوكمة المؤسسات كما يلي:

1.5.2 الإصلاحات على مستوى المؤسسات:

توجد عدة إصلاحات التي قامت بها الجزائر على مستوى المؤسسات الاقتصادية منها ما يلي: (شريفي، 2009، صفحة 8)

- في سنة 1990 ، صدر القانون رقم 90-11، المتعلق بالنقد والعرض، والذي جاء ليتماشى مع متطلبات انتقال الجزائر من الاقتصاد الاشتراكي إلى الاقتصاد الحر، وتضمن عدة إجراءات من بينها:

  - ❖ حرية تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية.
  - ❖ تقديم الائتمان بمختلف الآجال.
  - ❖ فتح المجال للقطاع الخاص والأجنبي للعمل في السوق المصرفية الجزائرية.

- في سنة 1994، صدرت التعليمة رقم 94-74، المتعلقة بقواعد الحيطة والحذر والمتبناة من لجنة بازل الأولى.

- في سنة 2002، تبنت الجزائر مقترحات لجنة بازل الثانية، والمتمثلة في النظام الذي صدر تحت رقم02- 03، بتاريخ 14 جويلية من سنة 2002، والذي يتضمن المراقبة الداخلية في المؤسسات المصرفية، ويجبر البنوك على تأسيس أنظمة للرقابة الداخلية.

2.5.2 واقع حوكمة المؤسسات في الجزائر:

لقد قامت الجزائر بوضع دليل حوكمة المؤسسات الجزائري في سنة 2009، إلا أن مجموعة لحوكمة المؤسسات بالجزائر قامت بإطلاق مركز يسمى بمركز حوكمة الجزائر في أكتوبر 2010،

حيث تأسس مركز حوكمة الجزائر ليكون بمثابة منبر لمساعدة المؤسسات الجزائرية على الالتزام بمواد الدليل واعتماد أفضل ممارسات حوكمة المؤسسات الدولية. ويعتبر إطلاق المركز فرصة جديدة لمجتمع الأعمال لإظهار التزامه بتحسين البيئة الاقتصادية في البلاد وتحسين قيم الحوكمة الديمقراطية بما فيها الشفافية والمساءلة والمسؤولية. (بن عامر و معيزي، 2013، صفحة 54)

وتهدف المؤسسات من خلال تطبيقها لحوكمة المؤسسات أساسا إلى تعظيم أهداف المساهمين وباقي أصحاب المصالح. لذا، فإن اهتمام الجزائر بالحوكمة في تزايد مستمر. وقد أدت وسائل الإعلام دوراً مهماً في عملية الترويج لقواعد حوكمة المؤسسات، والترويج للمؤسسات الاقتصادية من أجل جلب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر، حيث أكدت الجزائر على أن الشراكة التي تربط المؤسسات الأجنبية بالجزائر يجب أن تبنى داخل إطار الحوكمة الرشيدة التي تقوم على العلاقة بين الشركاء داخل المؤسسة، انطلاقا من أن هذه المؤسسات تدخل سوق العمل بشريك واحد لتنفتح على البورصة مما يزيد من عدد شركائها.

كما أن سعي الجزائر إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي والانتقال إلى الاقتصاد الحر جعلها تسعى إلى تعزيز التنافسية وزيادة تحرير الاقتصاد، من خلال توفير محيط جيد وتبني برامج تأهيلية مست كافة النصوص التشريعية والتنظيمية وأيضا المصرفية بالإضافة إلى مجالات أخرى، وقد تجسد فعلا سعي الجزائر إلى تبني مبادئ الحوكمة من خلال تطهير مناخ الأعمال وتوسيع مجال الحريات الاقتصادية وهذا عن طريق مراجعة المنظومة المصرفية وإصلاحها من جهة ومن جهة أخرى بتأسيس سوق مالية تمكن من طرح بدائل تمويلية مباشرة.

وتعتبر الشفافية والمساءلة مقوماً أساسياً لإرساء حوكمة المؤسسات، فهما قاعدتان يضمن كل منهما الآخر فلا يمكن أن تتوفر شفافية دون مساءلة والعكس، وهذا ما أدى بالجزائر إلى إصدار مشروع النظام المحاسبي والمالي والذي يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية International Standards Accounting (IAS) ومعايير الإبلاغ المالي International Financial Reporting Standards (IFRS)، وأيضا يعتبر القانون الذي تم إصداره سنة 2006 لمحاربة الفساد كخطوة رئيسية لدعم مبادئ حوكمة المؤسسات، ومن أهم القوانين التي جاء بها ما يلي: (المادة 2 و3 من القانون رقم 06-01)

- دعم التدابير الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته.
- تعزيز النزاهة والمسؤولية والشفافية في تسيير القطاعين العمومي والخاص.

– تسهيل دعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية من أجل الوقاية من الفساد ومكافحته بما في ذلك استرداد الموجودات.

– إعداد برامج تعليمية وتكوينية ملائمة لتمكين الموظفين من الأداء الصحيح والنزيه لوظائفهم وإفادتهم من تكوين متخصص يزيد من وعيهم بمخاطر الفساد.

وختاما، يمكن القول أن عملية الإصلاح الاقتصادي ليست مجرد إجراءات وقوانين، بل يجب أن ترقى إلى مستوى أعلى من ذلك، وهذا من خلال ترسيخ برامج التأهيل التي بدأت منذ سنة 2001 والتي مست العديد من النواحي، وأيضا السعي أكثر من أجل ترسيخ مبادئ الحوكمة.

3. ماهية الإفصاح المحاسبي وعلاقته بقواعد الحوكمة

يعد الإفصاح المحاسبي من المفاهيم والمبادئ المحاسبية المهمة التي تؤدي دوراً هاماً في إثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية، وتختلف وجهات النظر حول مفهوم حدود الإفصاح عن المعلومات الواجب توافرها في التقارير المالية المنشورة، وينبع هذا الاختلاف أساساً من اختلاف مصالح الأطراف ذات العلاقة، وبناء على هذا سيتم تناول ما يلي:

1.3 القوائم المالية والتقرير المالي:

تعتبر القوائم المالية من الوسائل المهمة للاتصال بين الإدارة والأطراف الخارجية المهتمة بالمؤسسة، إلا أن هذه القوائم عرضة لبعض القيود التي تحد من فعاليتها إذا لم يأخذها قارئ القوائم المالية في حسابه عند تفسير وتحليل المعلومات الواردة بها ومن هذه القيود البنود التي لا تسجل محاسبيا. (حماد، 2005، صفحة 67)

وتعد القوائم المالية الوسائل الأساسية التي يمكن من خلالها توصيل المعلومات المالية للأطراف الخارجية وهذه القوائم تقدم تاريخاً مستمراً ومعبراً عنه بوحدات نقدية، والقوائم المالية التي تقدم عادة هي الميزانية، جدول حساب النتائج، جدول التدفقات النقدية وجدول تغير الأموال الخاصة. علاوة على ذلك، فإن الملحق يشكل جزء مكملاً لهذه القوائم المالية الأساسية الأربع.

لكن بعض المعلومات المالية قد يكون من الأفضل تقديمها عن طريق وسائل التقرير المالي الأخرى بخلاف القوائم المالية الرسمية، ومن أمثلة ذلك تقرير رئيس مجلس الإدارة أو الجداول المرفقة بالتقرير المالي السنوي للمؤسسة أو التقارير المقدمة للجهات الحكومية أو توقعات الإدارة أو إبراز الأثر الاجتماعي أو البيئي للمؤسسة، وهذه المعلومات قد تكون مطلوبة على أساس نشرات رسمية ملزمة أو قواعد تنظيمية أو إلى العرف السائد أو لأن الإدارة ترغب في الإفصاح عنها بصفة اختيارية.

2.3 مفهوم الإفصاح المحاسبي:

توجد تعاريف متعددة للإفصاح المحاسبي، فلقد تم تعريفه بأنه "عرض للمعلومات المهمة للمستثمرين والدائنين وغيرهم من المستفيدين بطريقة تسمح بالتنبؤ بقدرة المؤسسة على تحقيق أرباح في المستقبل ومقدرتها على سداد التزاماتها، وأن كمية المعلومات التي يجب الإفصاح عنها لا تتوقف على مدى خبرة القارئ ولكن على المعايير المرغوبة للإفصاح الكامل والإفصاح الكافي والإفصاح العادي. (حلوة، 2001، صفحة 447)

ولقد تم تعريفه أيضا بأنه "الوضوح وعدم الإبهام في عرض المعلومات المحاسبية عند إعداد الحسابات والقوائم المالية والتقارير المحاسبية، بالإضافة إلى تقديم المعلومات المحاسبية إلى المهتمين في شكل قوائم وبيانات تختلف باختلاف المنفعة المنشودة والتي تتأثر باختلاف الأطراف المستفيدة من تلك المعلومات من جهة وباختلاف مستواهم الثقافي ومعرفتهم بحقيقة الظروف الاقتصادية من جهة أخرى. (القاضي، 2000، صفحة 45)

كما يعتبر الإفصاح المحاسبي الوسيلة الرئيسية والأداة الفعالة لإيصال نتائج المؤسسات للمستخدمين في دعم قراراتهم خصوصاً المتعلقة بمجالات الاستثمار والتمويل. (الملحم، 2003، صفحة 5)

إذن من خلال التعاريف السابقة، ركزت على موضوع توصيل المعلومات إلى المستخدمين بصيغة توضح حقيقة الوضع المالي للمؤسسة دون تضليل بالشكل الذي يسمح بالاعتماد على تلك المعلومات في اتخاذ القرارات، كما تلتقي عند ضرورة أن تكون هذه المعلومات صحيحة، حقيقية وغير مضللة.

3.3 تصنيفات الإفصاح المحاسبي:

يمكن الإشارة إلى مواصفات الإفصاح تبعا للأهداف من إعداد البيانات المحاسبية والفئة المستفيدة منها، ويكون الإفصاح في أحد الأشكال الآتية: (زيود، 2007، الصفحات 180-181)

1.3.3 الإفصاح الكامل:

يشمل الإفصاح الكامل على كافة المعلومات المحاسبية المتوفرة مما يعني معه إظهار معلومات بكميات كبيرة، مما يؤدي إلى إغراق مستخدمي القوائم المالية بمعلومات قد لا تكون هناك حاجة لها.

2.3.3 الإفصاح العادل:

يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن.

3.3.3 الإفصاح الكافي:

يركز الإفصاح الكافي على أن تشمل القوائم المالية والملاحظات والمعلومات الإضافية المرفقة بها كل المعلومات المتاحة المتعلقة بالمؤسسة لتجنب تضليل الأطراف المهتمة بالمؤسسة، ويعد الإفصاح الكافي من أهم المبادئ الرئيسية لإعداد القوائم المالية .

4.3.3 الإفصاح الملائم:

هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها، إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية.

5.3.3 الإفصاح التثقيفي (الإعلامي):

هو الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية، الإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله.

6.3.3 الإفصاح الوقائي:

يقوم هذا النوع من الإفصاح على ضرورة الإفصاح عن القوائم المالية، بحيث تكون غير مضللة لأصحاب الشأن. والهدف الأساسي من ذلك حماسة المجتمع المالي (المستثمر العادي) ذو القدرة المحدودة على استخدام المعلومات. لهذا، يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية.

4. منهجية الدراسة الميدانية على مستوى عينة من المؤسسات الاقتصادية

لإيضاح كيفية تأثير تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات على الإفصاح المحاسبي، فقد تم اختيار عينة من المؤسسات الاقتصادية في الجزائر التي يمكن من خلالها تحقيق غرض الدراسة.

لذا، يتكون الجانب العملي من دراسة تطبيقية تهدف لمعرفة مدى وجود مقومات لتطبيق قواعد الحوكمة بالمؤسسات الاقتصادية وتأثير ذلك على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية.

تم القيام بإعداد استبيان لمعرفة وجود مقومات لتطبيق قواعد حوكمة المؤسسات وتأثيرها على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، تكونت الأداة من قسمين، تضمن القسم الأول محاور تتعلق بأهمية بقواعد حوكمة المؤسسات وتأثيرها على الإفصاح المحاسبي. أما القسم الثاني فتضمن البيانات العامة، كما تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي في جميع أسئلة الاستبيان.

1.4 مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة المستهدف من أعضاء مجلس الإدارة، وكذلك الموظف بالشؤون المالية والمحاسبية والمراجعين الداخليين، وهذا في مجموعة من المؤسسات الاقتصادية المتنوعة والمنتشرة وطنيا والتي تجاوبت مع الباحثين.

2.4 عينة الدراسة:

تم توزيع 52 استبانة، وتم التسليم باليد للمؤسسات العاملة بالجزائر العاصمة، واستخدام البريد الإلكتروني والفاكس للمؤسسات العاملة خارج العاصمة، ورعي أن يكون المجيب عليها من متخذي القرار وله علاقة بالشؤون المالية والتسيير، لأن موضع الدراسة يتطلب تطبيقه إدراك متخذي القرار لقواعد الحوكمة، وكذلك الموظف بالشؤون المالية والمحاسبية والتدقيق الداخلي.

3.4 اختبار صدق وثبات أسئلة الاستبانة:

يتضمن هذا الجزء مجموعة من الاختبارات المهمة لمدى مصداقية وثبات الاستبيان، وهذا من أجل إعطاء نوع من الثقة في أداة الدراسة الميدانية، إضافة إلى معرفة طبيعة توزيع بيانات العينة لما له من أهمية في إجراء الاختبارات الإحصائية، وهذا كما يلي:

1.3.4 اختبار صدق الاستبانة:

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل محور من محاور الدراسة بالدرجة الكلية لأسئلة الاستبانة. (البياتي، 2005، صفحة 257)

الجدول1: معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة

المحور	محتوى المحور	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
تأثير قواعد الحوكمة على الإفصاح	وجود أساس فعال لقواعد الحوكمة	0.406	0.01
	توفر مقومات حماية حقوق المساهمين في الإفصاح المحاسبي	0.451	0.004
	توفر مقومات المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين	0.415	0.009

المحاسبي	توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة	0.478	0.002
	توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح	0.401	0.011
	توفر مقومات مسؤوليات مجلس الإدارة لقواعد الحوكمة	0.478	0.002

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على الاستبانة ونتائج برنامج SPSS.

ويتبين من الجدول رقم (1) أن جميع معاملات الارتباط لمحاور الاستبانة دالة إحصائياً عند مستوي دلالة 0.05، حيث إن مستوى الدلالة لكل محور أقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.304، وبذلك تعد محاور الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه.

2.3.4 اختبار ثبات الاستبانة (طريقة Alpha Cronbach's)

يبين الجدول رقم (02) اختبار ثبات الاستبانة من خلال قياس معامل ألفا كرونباخ.

الجدول 2: معامل الثبات طريقة (Alpha Cronbach's)

المحور	محتوى المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرو نباخ
تأثير قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي	وجود أساس فعال لقواعد الحوكمة.	3	0.788
	توفر مقومات حماية حقوق المساهمين في الإفصاح المحاسبي	3	0.785
	توفر مقومات المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين	2	0.782
	توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة.	3	0.792
	توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح.	3	0.786
	توفر مقومات مسؤوليات مجلس الإدارة لقواعد الحوكمة.	3	0.785

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على الاستبانة ونتائج برنامج SPSS.

يتضح من الجدول رقم (2)، أن معاملات ألفا كرو نباخ مرتفعة لعوامل الدراسة وجميعها تدل على ثبات أداة الدراسة، كما أن معاملات ألفا كرونباخ تتراوح بين الصفر والواحد، وكلما اقتربت من الواحد دل ذلك على وجود ثبات عالي والذي بدوره يدل على صدق أداة الدراسة، وبالتالي يمكن تحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

5.4 المعالجة الاحصائية للدراسة الميدانية واختبار الفرضيات:

تتناول المعالجة الإحصائية للدراسة عرض وتحليل فقرات الاستبانة، باستخراج الوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية وهذا باستخدام برنامج SPSS، ومن ثم يتم اختبار الفرضيتين من أجل معرفة تأثير تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية.

1.5.4 تحليل فقرات القاعدة الأولى:

يوضح الجدول رقم (3) نتائج آراء أفراد عينة الدراسة في القاعدة الأولى: وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة.

الجدول رقم (3): نتائج آراء عينة الدراسة حول القاعدة الأولى

الرقم	فقرات القاعدة الأولى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	قيمة T	مستوى الدلالة	الترتيب
1	تتوفر تشريعات وتنظيمات واضحة تحدد المسؤوليات مع ضمان تحقيق مصالح الأطراف ذات المصلحة.	4.05	0. 793	81.00	31.904	0.000	1
2	يتوفر إطار تنظيمي فعال يضبط كافة جوانب الحوكمة لأداء المؤسسات.	3.85	0.670	77.00	35.830	0.000	2
3	تتناسب متطلبات قواعد الحوكمة مع مقدار الإفصاح في المؤسسات.	3.44	0. 882	68.80	24.316	0.000	3
	جميع الفقرات	**3.77**	**0.526**	**75.40**	**44.842**	**0.000**	

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على الاستبانة ونتائج برنامج SPSS.

ويتبين من الجدول رقم (3) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات القاعدة الأولى يساوي 3.63 والوزن النسبي يساوي 73.80% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد 60% وقيمة t المحسوبة تساوي 44.84 وهي أكبر من قيمة t الجدولية 2.024، ومستوى الدلالة يساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن معظم أفراد العينة لديهم موافقة وتأييداً لتأثير وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية.

2.5.4 تحليل فقرات القاعدة الثاني:

يوضح الجدول رقم (4) آراء أفراد عينة الدراسة في القاعدة الثانية

الجدول رقم (4): نتائج آراء عينة الدراسة حول القاعدة الثانية: توفر مقومات حماية حقوق المساهمين في الإفصاح المحاسبي

الرقم	فقرات القاعدة الثانية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	قيمة T	مستوى الدلالة	الترتيب
1	يتم حصول المساهمين على المعلومات المتعلقة بالمؤسسة بصفة دورية ومنتظمة.	4.03	1.088	80.60	23.109	0.000	1
2	يقوم المساهمون بالمشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة بشكل متساوي.	3.41	1.163	68.20	18.305	0.000	3
3	يحق للمساهمين الاطلاع على إجراءات الإفصاح.	3.69	1.030	73.80	22.389	0.000	2
	جميع الفقرات	**3.70**	**0.908**	**74.00**	**25.495**	**0.000**	

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على الاستبانة ونتائج برنامج SPSS.

يتبين من الجدول رقم **(4)** أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات القاعدة الثانية يساوي 3.70 والوزن النسبي يساوي 74.00% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد 60% وقيمة t المحسوبة تساوي 25.495 وهي أكبر من قيمة t الجدولية 2.024 ، ومستوي الدلالة يساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن معظم أفراد العينة لديهم موافقة وتأييداً بتوفر مقومات حماية حقوق المساهمين في الإفصاح المحاسبي.

3.5.4 تحليل فقرات القاعدة الثالثة:

يبين الجدول رقم (5) آراء أفراد عينة الدراسة في القاعدة الثالثة

الجدول رقم (5): نتائج آراء عينة الدراسة حول القاعدة الثالثة: توفر مقومات المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين.

الرقم	فقرات القاعدة الثالثة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	قيمة T	مستوى الدلالة	الترتيب
1	تعتبر المساواة في معاملة جميع المساهمين من أهم ضوابط الحوكمة.	3.74	0.938	74.80	24.923	0.000	2
2	تتم معاملة جميع المساهمين من نفس الفئة بالتساوي.	4.08	0.839	81.60	30.335	0.000	1
	جميع الفقرات	**3.91**	**0.705**	**78.20**	**34.593**	**0.000**	

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على الاستبانة ونتائج برنامج SPSS.

يتبين من الجدول رقم (5) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات القاعدة الثالثة يساوي 3.91 والوزن النسبي يساوي 78.20% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد 60% وقيمة t المحسوبة تساوي 34.59 وهي أكبر من قيمة t الجدولية 2.024 ، ومستوي الدلالة يساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن معظم أفراد العينة لديهم موافقة وتأييداً عالي بتوفر مقومات المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين وتأثيره على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية.

4.5.4 تحليل فقرات القاعدة الرابعة:

يبين الجدول رقم (6) آراء أفراد عينة الدراسة في القاعدة الرابعة.

الجدول رقم (6): نتائج آراء عينة الدراسة حول القاعدة الرابعة: توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة

الرقم	فقرات القاعدة الرابعة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	قيمة T	مستوى الدلالة	الترتيب
1	يتم تسهيل مهام أصحاب المصالح وفقاً لأحكام القانون.	4.03	0.537	80.60	46.781	0.000	1
2	يتم السماح لذوي المصالح بالاتصال بحرية بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم تجاه التصرفات غير القانونية.	3.85	0.779	77.00	30.822	0.000	3
3	وجود آلية عمل فعالة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة لتوفير استمرارية المؤسسة.	3.95	0.647	79.00	38.126	0.000	2
	جميع الفقرات	3.94	0.529	78.80	46.506	0.000	

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على الاستبانة ونتائج برنامج SPSS.

وبصفة عامة، يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات القاعدة الرابعة يساوي 3.94 والوزن النسبي يساوي 78.80% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد 60% وقيمة t المحسوبة تساوي 46.506 وهي أكبر من قيمة t الجدولية 2.024 ، ومستوي الدلالة يساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن معظم أفراد العينة لديهم موافقة وتأييداً عالي بتوفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة وتأثيرها على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية.

5.5.4 تحليل فقرات القاعدة الخامسة:

يوضح الجدول رقم (7) آراء أفراد عينة الدراسة في القاعدة الخامسة.

الجدول رقم (7): نتائج آراء عينة الدراسة حول القاعدة الخامسة: توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح

الرقم	فقرات القاعدة الخامسة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	قيمة T	مستوى الدلالة	الترتيب
1	يتم الإفصاح عن جميع بنود عناصر المركز المالي بالقدر الكافي بدون استثناء.	3.46	0.942	69.20	22.958	0.000	3
2	يتم الإفصاح للمساهمين عند وجود ممارسة عن سلوك غير أخلاقي.	3.64	0.837	72.80	26.040	0.000	2
3	يتم الإفصاح عن فاعلية نظام الرقابة الداخلية بإظهار فاعليته.	4.00	0.858	80.00	29.101	0.000	1
	جميع الفقرات	**3.70**	**0.638**	**74.00**	**36.176**	**0.000**	

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على الاستبانة ونتائج برنامج SPSS.

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات القاعدة الخامسة يساوي 3.70 والوزن النسبي يساوي 74.00% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد 60% وقيمة t المحسوبة تساوي 36.176 وهي أكبر من قيمة t الجدولية 2.024، ومستوي الدلالة يساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن معظم أفراد العينة لديهم موافقة وتأييداً بتوفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح المحاسبي ومدى تأثيرها على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية.

6.5.4 تحليل فقرات القاعدة السادسة:

يبين الجدول رقم (8)، آراء أفراد عينة الدراسة في القاعدة السادسة

الجدول رقم (8): نتائج آراء عينة الدراسة حول القاعدة السادسة: توفر مقومات مسؤوليات مجلس الإدارة لقواعد الحوكمة

الرقم	فقرات القاعدة السادسة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	قيمة T	مستوى الدلالة	الترتيب
1	يعمل مجلس الإدارة ضمن خطة استراتيجية شاملة للإشراف والرقابة.	3.69	0.836	73.80	26.716	0.000	2
2	يقوم مجلس الإدارة بالإشراف على عملية الإفصاح.	3.69	0.800	73.80	28.830	0.000	1
3	يعمل مجلس الإدارة على تحقيق القدر اللازم للمساءلة من خلال نظام فعال.	3.67	0.982	73.40	23.311	0.000	3
	جميع الفقرات	**3.68**	**0.787**	**73.60**	**29.226**	**0.000**	

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على الاستبانة ونتائج برنامج SPSS.

وبصفة عامة، يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات القاعدة السادسة يساوي 3.68 والوزن النسبي يساوي 73.60% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد 60% وقيمة t المحسوبة تساوي 29.226 وهي أكبر من قيمة t الجدولية 2.024، ومستوي الدلالة يساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن معظم أفراد العينة لديهم موافقة وتأييداً بتوفر مقومات حماية حقوق المساهمين في الإفصاح المحاسبي على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية.

6. الخلاصة

تمثل هدف هذا البحث في دراسة وجود مقومات لتطبيق قواعد الحوكمة وتأثيرها على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية. وفي الأخير، كإجابة على إشكالية الدراسة، يمكن القول بأنه توجد مقومات لتطبيق قواعد الحوكمة من طرف المؤسسات الاقتصادية بالجزائر. وهذا من خلال سن نصوص تشريعية وتنظيمية تلزم المؤسسات الاقتصادية بتطبيقها، حيث يعتبر توفرها السبيل الوحيد لضمان تطبيقها، مع تأثير تطبيق هذه القواعد على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية.

بعد معالجة هذه الإشكالية، وتحليل ومناقشة الجوانب النظرية والعملية للدراسة، تم التوصل إلى عدة نتائج، أهمها:

– على الرغم من وجود مقومات لتطبيق قواعد الحوكمة من طرف المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، إلا أن الأمر لازال بحاجة كبيرة إلى المزيد من التطوير والمتابعة لكافة المستجدات المتعلقة بتطبيق قواعد الحوكمة ورسم مفاهيمها بشكل أعمق، وإيجاد البيئة الملائمة لها، وهذا لا يتحقق إلا من خلال وجود أسواق مالية نشطة.

– تبرز أهمية تطبيق حوكمة المؤسسات في تحقيق المسؤولية تجاه أصحاب المصالح. وبالتالي، الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية تجاه مجتمعاتها عند القيام بممارسة أعمالها.

– على الرغم من وجود مقومات لتطبيق قواعد الحوكمة من طرف المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، إلا أن الأمر لازال بحاجة كبيرة إلى المزيد من التطوير والمتابعة لكافة المستجدات المتعلقة بتطبيق قواعد الحوكمة ورسم مفاهيمها بشكل أعمق، وإيجاد البيئة الملائمة لها، وهذا لا يتحقق إلا من خلال وجود أسواق مالية نشطة.

– المؤسسات مطالبة بتطبيق قواعد حوكمة المؤسسات من أجل تحقيق المسؤولية تجاه أصحاب المصالح وبالتالي الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية تجاه مجتمعاتها عند القيام بممارسة أعمالها. وبالتالي، تمثل قواعد الحوكمة الصورة والمجسم الحقيقي لتطبيق المسؤولية الاجتماعية.

– لا تتوفر نصوص تشريعية وتنظيمية تلزم المؤسسات الاقتصادية بالتقيد بقواعد حوكمة المؤسسات، حيث يعتبر توفرها السبيل الوحيد لضمان تطبيقها.

– من خلال موافقة وتأييد أفراد عينة الدراسة لتأثير وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، وتوفر مقومات حماية لحقوق المساهمين لديها وبدرجة عالية، وكذا بوجود موافقة بتوفر مقومات المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين ومقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة، بالإضافة إلى مراعاة عملية الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح. وتوفر مقومات تحدد مسؤوليات مجلس الإدارة في المؤسسة.

ولذلك، وبناء على إشكالية ونتائج الدراسة، فإنه يمكن إيجاز أهم الاقتراحات كالآتي:

– العمل على بذل المزيد من الجهد والمتابعة للمستجدات المتعلقة بتطبيق قواعد الحوكمة في المؤسسات بهدف تنمية الوعي والدور الاستثماري في المجتمع.

– العمل على إحداث دليل لحوكمة المؤسسات في الجزائر يعمل على تجسيد الدور الحوكمي وإلزام جميع المؤسسات المعنية بتطبيقه من خلال آلية واضحة ومحددة للإشراف والمتابعة بتنفيذ ضوابط حوكمة المؤسسات.

– ضرورة قيام الهيئات الرسمية المنظمة لعمل المؤسسات الاقتصادية على إصدار نصوص تشريعية وتنظيمية تلزم المؤسسات بتطبيق قواعد حوكمة، حيث يعتبر توفرها السبيل الوحيد لضمان تطبيقها.

– إجراء الدراسات والأبحاث اللازمة لوضع نموذج لتنفيذ قواعد حوكمة المؤسسات، بحيث يكون سهل الفهم والتطبيق.

7. قائمة المراجع

1) Cadbury Committee.(1992). Financial report of the committe on the financial aspects of corporate governance. London: Professionnel publishing.

2) EBONDO, Eustache.(2005). La gouvernance de l'entreprise une approche par l'audit et contrôle interne. Paris: Haarmattan.

3) الحيالي، وليد ناجي؛ آل غزوي، حسين عبد الجليل.(2015). حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي.

4) PIGE, Benoit.(2008). Gouvernance, contrôle et audit des organisations. Paris: Economica.

5) حماد، طارق عبد العال.(2005). حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف). الإسكندرية: الدار الجامعية.

6) Reding, Kurt F; Sobel, Paul J; Anderson, Urton L; Head, Michael J; Ramamoorti, Sridhar; Salamasick, Mark; Riddele, Cris.(2015). Manuel d'audit interne améliorer l'efficacité de la gouvernance du contrôle et du management des risques. Paris: Groupes Eyrolles.

7) فوزي، سميحة (محرر).(2003). تقييم مبادئ حوكمة الشركات في جمهورية مصر العربية. القاهرة: المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

8) Organization for Economic Co-Operation and development. (2004). Principes de gouvernement d'entreprise. Paris: OECE Publishing.

9) شريفي، عمر.(2009)، دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف: الجزائر.

10) بني عامر، زاهرة؛ معيزي، أحلام.(2013). تقييم أداء الشركات من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة (دراسة حالة سونلغاز بالجزائر). المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية حول حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية تجربة الأسواق الناشئة. كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك: الأردن.

11) القانون رقم 06-01.(2006). المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته. الجزائر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

12) حماد، طارق عبد العال.(2005). التقارير المالية. الإسكندرية: الدار الجامعية.

13) حنان، رضوان.(2001). تطوير الفكر المحاسبي: مدخل نظرية المحاسبة. عمان: الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع.

14) القاضي، حسين.(2000). المحاسبة الدولية. (ط1). عمان: الدار العلمية ودار الثقافة.

15) بن عبد الله الملحم، عدنان.(2003). معوقات وأسباب عدم الالتزام بالتطبيق الكلي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة السعودية، دراسة ميدانية. الرياض: جامعة الملك فيصل.

16) زيود، لطيف؛ قيطم، حسان؛ مكية، نغم أحمد فؤاد.(2007). دور الإفصاح في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار. **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات. مجلد 29**.(1). 177-194.

17) البياتي، محمود.(2005). تحليل البيانات الإحصائية باستخدام برنامج SPSS. (ط1). عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.